

الجزائر

الجزء الثالث 1

الجزائر جمهورية تقوم على نظام تعدد الأحزاب يبلغ عدد سكانها 33 مليون نسمة تقريباً. ويحكمها رئيس الدولة (الرئيس) الذي ينتخب بالاقتراع الشعبي لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات. وقد أعيد انتخاب الرئيس بوتفليقة في عام 2004 لفترة رئاسية ثانية مدتها خمس سنوات في انتخابات اتصفت نسبياً بالتنافسية والشفافية. وتم إجراء انتخابات برلمانية شاركت فيها أحزاب متعددة في أيار/مايو 2007 اتسمت عموماً بالشفافية، رغم أنه لم يتم السماح لجميع الأحزاب السياسية بالمشاركة بشكل تام في العملية الانتخابية. كما تم إجراء انتخابات محلية متعددة الأحزاب في تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن تلك العملية الانتخابية شابها مخالفات واتهامات بالتزوير. وما زالت حالة الطوارئ التي فرضتها السلطات في عام 1992 سارية المفعول. ومنذ التسعينات من القرن العشرين، تحسن وضع حقوق الإنسان بشكل لا يستهان به، رغم أنه ما زالت هناك بواعث قلق رئيسية، بينها القيود المفروضة على نشاط الأحزاب السياسية والتي تحد من حق المواطنين في تغيير الحكومة سلمياً؛ والقيود المفروضة على الحريات المدنية، بما فيها حرية الكلام والصحافة والتجمع وتأسيس الجمعيات والانتساب إليها؛ والقيود التي تحد من الحرية الدينية، بما في ذلك القيود المتزايدة على ممارسة غير المسلمين شعائر التعبد؛ والفساد وافتقار الحكومة إلى الشفافية؛ والتمييز ضد المرأة.

الجزء الثاني

تتضمن أهداف الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية تحقيق قيام نظام سياسي ديمقراطي شفاف خاضع للمساءلة والمحاسبة مع احترام كامل لحكم القانون. وتسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال البرامج المستهدفة والمساعدات الفنية والتعاطي الدبلوماسي طويل الأمد. وتروج الولايات المتحدة، في كل فرصة سانحة، للمبادئ والممارسات والقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لدى المسؤولين الحكوميين وأعضاء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والصحافة. وتشجع الولايات المتحدة على إصلاح المؤسسات العامة وممارسات الحكم، بالإضافة إلى تشجيعها توسعة مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية. وتنصب الجهود على ثلاثة مجالات رئيسية: عملية سياسية نزيهة شفافة، وإطار قانوني محسن لتيسير عمل المنظمات غير الحكومية، وإلغاء اعتبار القذف والافتراء جريمة.

الجزء الثالث

يجتمع المسؤولون الأميركيون بصورة روتينية مع مؤيدي الديمقراطية، والأحزاب السياسية، والصحفيين، وأعضاء المجتمع المدني، والمسؤولين الحكوميين، للتأكيد بشكل ثابت متواصل على التزام الولايات المتحدة بالحرية وبقدرة الفرد على أن يكون عامل تغيير وبأهمية نظام الحكم الديمقراطي. ويحدث المسؤولون الأميركيون، في المناسبات العامة والخاصة، الأفراد والمجموعات ووسائل الإعلام عن أهمية مشاركة المواطن الفرد في العملية السياسية. وتتناول عدة برامج تمويلها الولايات المتحدة حرية التعبير والمشاركة الديمقراطية واستقلالية القضاء.

ولتعزيز مؤسسات السلطة التشريعية، يدرج برنامج تمويله الحكومة الأميركية أعضاء البرلمان وهيئات موظفيهم في مجالات عملية الميزانية وصياغة التشريعات وتكنولوجيا المعلومات والعلاقات مع وسائل

الإعلام. وقد نال البرنامج، الذي يرمى أيضاً منتديات يشرف عليها محاضرون ضيوف وجولات دراسية في عواصم الولايات الأميركية، استحسان أعضاء البرلمان وهو يزود السلطة التشريعية في الحكومة بوجهات نظر جديدة في ما يتعلق بالإشراف على السلطة التنفيذية. وتشجع برامج أخرى إصلاح واستقلال القضاء وتساعد في تعزيز البيئة القانونية بشكل عام. ومن خلال توفير التدريب للقضاة والمحامين وموظفي السلك القضائي ودعم صياغة قواعد الأخلاقيات المهنية للقانونيين، يشجع شريك تطبيقي للولايات المتحدة استقلالية القضاء وجهود مكافحة الفساد والالتزام إلى حد أكبر بحكم القانون والحكم الرشيد بشكل عام. وسوف يركز برنامج آخر تموله الولايات المتحدة، من المقرر أن يبدأ في عام 2008، على تدريب المحاميات. وفي ما يتعلق بالناحية الاقتصادية في هذه القضايا، يهدف برنامج أميركي آخر إلى تعزيز مناخ الأعمال التجارية من خلال تدريب القضاة ودعم جهود أخرى لزيادة الشفافية.

كما تستخدم الحكومة الأميركية موارد الدبلوماسية العامة لدعم تنشئة الشبيبة كقادة مدنيين وسياسيين من خلال تعليم اللغة الإنجليزية، وبرامج التبادل الموضوعية بالشكل المناسب للغرض والتي تعرف الطلبة المحليين على المبادئ والقيم الديمقراطية، وبرامج التربية المدنية. وترعى الولايات المتحدة برامج الزوار القيايين الدوليين التي تعالج مواضيع كالديمقراطية وحرية الصحافة وحقوق المرأة.

القسم 4

يجتمع المسؤولون الأميركيون بشكل روتيني مع منظمات حقوق الإنسان والصحفيين وفعاليات المجتمع المدني لمناقشة القضايا المتعلقة بحرية التعبير عن الرأي. وتؤكد الولايات المتحدة علناً وبصورة متكررة على أهمية حرية الصحافة للمجتمع الديمقراطي. ويحضر ممثلو السفارة محاكمات الصحفيين المتهمين بالقتل المعترف جريمة يعاقب عليها، ويكونون أحياناً الممثلين الوحيدين الموجودين من الوسط الدبلوماسي. ولدعم حرية الصحافة، يرب برنامج تموله الولايات المتحدة الصحفيين على الممارسات المسؤولة وأساليب صياغة الأخبار. ويقوم برنامج آخر تموله الحكومة الأميركية ويتم العمل به حالياً بتدريب الصحف المستقلة على إدارة مؤسسات الأعمال لجعلها أكثر استقراراً من الناحية المالية وقادرة على المشاركة في النقاش السياسي. وتدعم الولايات المتحدة إلغاء اعتبار القذف والافتراء جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي، وذلك أيضاً من خلال الاجتماعات الجارية بين الممثلين المحليين للمنظمات الدولية والمحلية العاملة في سبيل حرية الصحافة ودعم نشاط سيركز على إلغاء اعتبار القذف جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي.

وتدعم الحكومة الأميركية الناشطين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان والدور الحيوي الذي يلعبونه كمدافعين عن الحقوق الفردية. وقد ركز برنامج تموله الولايات المتحدة انتهى في كانون الثاني/يناير 2008 على خطة المصالحة الوطنية وعمل في سبيل تعزيز طاقات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائل الإعلام، من خلال توفير التدريب وتيسير التعارف والاتصال وتبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية المحلية. ونجح المشروع في نشر كتيب عن الصحافة المحترفة للصحفيين المحليين، يركز بشكل محدد على زيادة مستوى الوعي بحقوق الصحفيين القانونية، كما نجح البرنامج أيضاً في تقديم التدريب والمعدات للمدافعين المحليين عن حقوق الإنسان كي يوثقوا لانتهاكات حقوق الإنسان بشكل صحيح دقيق.

كما يجتمع المسؤولون الأميركيون مع ممثلي الاتحادات العمالية؛ والأشخاص المعاقين؛ والمجموعات الدينية والنسائية، بما فيها منظمات تمثل الأقليات الدينية بين سكان البلد. ولدعم تمكين النساء، تساعد منحة صغيرة في تنشئة قيادات في مجتمعاتهن المحلية. وتتعاوى السفارة مع المسؤولين في الحكومات المحلية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتجتمع بشكل منتظم مع المنظمات غير الحكومية لدفع عجلة هذه القضية.

وعلاوة على ذلك، يسعى تدريب ونشر التوعية في صفوف الجيش إلى تشجيع مزيد من الاحترام لمبدأ السيطرة المدنية على الجيش ويتضمنان عناصر تدريب في مجال حقوق الإنسان.